

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة 1532

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الاثنين، 24 شباط/فبراير 2020، الساعة 10/00.

الرئيس: السيد كارلوس ماريو فورادوري (الأرجنتين)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.20-06816(A)



* 2 0 0 6 8 1 6 *

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة 1532 لمؤتمر نزع السلاح. الزميلات الموقرات، الزملاء الموقرون، نواصل هذا الصباح الجزء الرفيع المستوى لمؤتمر نزع السلاح. واسمحوا لي في هذه المرحلة بتعليق الجلسة للترحيب بضيفنا الأول، معالي وزير الخارجية ووزير الدفاع لبلجيكا، السيد فيليب غوفان.

عُلِّقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): الزميلات الموقرات، الزملاء الموقرون، أود أن أرحب ترحيباً حاراً بضيفنا الأول لهذا اليوم، معالي وزير الخارجية ووزير الدفاع في بلجيكا، السيد فيليب غوفان. شكراً لمعاليتك على مخاطبة مؤتمر نزع السلاح. لك الكلمة.

السيد غوفان (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): شكراً سيدي الرئيس. على الرغم من أن المؤتمر نزع السلاح ولاية فريدة، لا يمكنه الاضطلاع بدوره تماماً بوصفه قوة دافعة لنزع السلاح ما لم يتمكن من تجاوز حالة الجمود التي يعرفها منذ أمد طويل. ولا يمكن بأي حال تبرير هذا التقاعس، ولو تعلق الأمر ببيئة أمنية صعبة. فالحالة الراهنة تتطلب منا جميعاً على سبيل الاستعجال التحلي بإرادة سياسية متجددة. فمن الشكوك التي تحوم حول استمرار الاتفاق الرئيسي بشأن الأسلحة الاستراتيجية إلى ما بعد عام 2021، وتزايد انعدام الثقة بين الدول الكبرى يتبين أنه بات علينا عدم السماح بمزيد من الشلل في المؤتمر. يجب استئناف مسار الحوار، ويجب اتخاذ خطوات ملموسة في الاتجاه الصحيح.

وفي هذا الصدد، تود بلجيكا الإشادة بتصميم والتزام الرئاسات الست لهذه الدورة، التي تحاول بث روح جديدة في المؤتمر من خلال مبادرات مبتكرة مثل تقديم اقتراح مشترك لوضع برنامج العمل. ونحن نؤيد هذه المقاربة تأييداً تاماً، ويشرفنا، بصفتنا أول رئاسة في عام 2021، المشاركة بصفة مراقب في اجتماعات الرئاسات الست عام 2020. ومن الضروري أن يضاعف المؤتمر جهوده لاعتماد برنامج عمل هذا العام. وتدعو بلجيكا جميع الشركاء إلى الانضمام إلى توافق الآراء بشأن اقتراح الرئاسات الست دون إبطاء.

لا يزال بلدي ملتزماً بالتزاماً راسخاً بمهدف عالم خال من الأسلحة النووية، ويؤيد في هذا الصدد العديد من المبادرات الأساسية التي تقرنا من عالم نعيش فيه جميعاً دون خوف من تهديد هجوم نووي.

وفي هذا العام الذي هو عام مؤتمر استعراض المعاهدة في 2020، تؤكد بلجيكا مجدداً التزامها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فهذه المعاهدة هي حجر الزاوية في سياستنا المتعلقة بالأسلحة النووية، وهي حصن لا بديل عنه ضد مخاطر الانتشار النووي. ويتوقع أن تحتفل الدول الأطراف، خلال مؤتمر استعراض المعاهدة، بإنجازات المعاهدة على مدى السنوات الخمسين الماضية، وتتفق على تدابير لتحسين تنفيذها. وهذه المعاهدة مسعى جماعي. ولما كان كل واحد منا يستفيد من عضوية المعاهدة، فإننا نتقاسم أيضاً المسؤولية عن إنجاح عملها، وكفالة تحقيق الهدف المحدد في مادتها السادسة على وجه التحديد. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان أن يجدد جميع الأطراف التزامه السياسي بتحقيق أهداف المعاهدة في هذا العام.

وندعو إلى بدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح من أجل اعتماد معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وقد ساعد العمل الذي اضطلع به الخبراء في السنوات الأخيرة على تمهيد الطريق، وتحديد مختلف الأحكام المحتملة للمعاهدة في المستقبل. وأظهرت هذه المداولات أنه لا يمكن حل جميع المسائل الموضوعية، بما فيها مسألة المخزونات الموجودة، خارج إطار المفاوضات المتعلقة بهذه المعاهدة. ولهذا السبب، ينبغي ألا يكون بدء المفاوضات مرتبطاً بشروط مسبقة بعد الآن.

وتذكرنا الشكوك المستمرة فيما يتعلق بالمسألة النووية لكوريا الشمالية بضرورة تكثيف جهودنا لتنفيذ حظر شامل للتجارب النووية يمكن التحقق منه. ولهذا السبب، نأسف لتأجيل دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، المعاهدة التي تمّ التفاوض بشأنها في هذا المؤتمر قبل أكثر من 20 عاماً. ولا يوجد غير صك واحد كفيل بفرض حظر شامل على التجارب النووية، وبالكشف عن التجارب السرية. وبناء على ذلك، لا يوجد بديل عن هذه المعاهدة ولا طريق أقصر إلى عالم خال من الأسلحة النووية. ولن يتحقق هذا الهدف إلا ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

تعلق بلجيكا أهمية خاصة على نظام دولي قائم على سيادة القانون. ولقد ظلت معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى طوال السنين الثلاثين الماضية صكاً قانونياً شفافاً يمكن التحقق منه ولا غنى عنه للأمن الأوروبي الأطلسي. ونأسف لعدم التمكن من الحفاظ على هذه المعاهدة بعد استحداث منظومة روسية جديدة للذخائر. ويساورنا القلق إزاء الأثر السلبي لزوال هذه المعاهدة على أمننا الجماعي، وعلى إيماننا الجماعي بأن سيادة القانون هي أساس النظام الدولي.

ومع ذلك، لم يفث الأوان بعد للتحرك في الاتجاه الصحيح، وندعو الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن تجديد معاهدة ستارت الجديدة في عام 2021. ومن المهم أيضاً أن تتبع هذه المعاهدة مبادرات أخرى لتخفيض الترسانات النووية الاستراتيجية وغير الاستراتيجية، سواء أكانت منشورة أم غير منشورة. وتعزيز الحوار الاستراتيجي، وإعادة بناء الثقة من خلال إجراءات بعينها تزيد من الشفافية وتسمح بالتحقق من الالتزامات أمران أساسيان لتحقيق هذه الأهداف.

وإضافة إلى المسؤولية الخاصة التي تقع على عاتق الدولتين اللتين تمتلكان 90 في المائة من الأسلحة النووية في العالم، يجب على الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية أيضاً تحمل نصيبها من هذه المسؤولية. ففي ماض قريب نسبياً، اتخذت فرنسا والمملكة المتحدة خطوات مشجعة لحفض مخزوناتهما من هذه الأسلحة ومن وسائل إيصالها. ونقدر أيضاً الشفافية التي أبدتها فرنسا في عملية تفكيك قدراتها على إنتاج المواد الانشطارية، لا سيما من خلال تنظيمها زيارة ميدانية هذا العام. ومن المهم أن تتحمل الصين أيضاً نصيبها من هذه المسؤولية بوصفها دولة نووية، لا سيما بالنظر إلى دورها المتزايد على الساحة العالمية، وتوسيعها لترسانتها النووية. ومن واجب الصين كذلك أن تكفل شفافية برنامجها النووي، وتتخذ خطوات من أجل خفض عدد ودور الأسلحة النووية في عقيدتها العسكرية. ومن شأن الوقف الاختياري الرسمي لإنتاج المواد الانشطارية أن يكون خطوة إيجابية كذلك.

يرحب بلدي بالاهتمام الذي تحظى به مسألة التحقق من نزع السلاح النووي في إطار الأمم المتحدة، وفي إطار عدة مبادرات طوعية، مثل الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، التي تشارك فيها بلجيكا. وفي هذا السياق، نظمت بلجيكا في أيلول/سبتمبر 2019 تمريناً بهدف اختبار طريقة لقياس المواد النووية تميز بين البلوتونيوم المستخدم في صنع الأسلحة، والبلوتونيوم المعد للاستخدام المدني.

وفي السنوات الأخيرة، تآكلت بشكل خطير القاعدة التي تحظر الأسلحة الكيميائية نتيجة الانتهاكات التي ارتكبتها دول وجهات فاعلة من غير الدول. ولا يمكن استعادة المكانة الأخلاقية المثالية لاتفاقية الأسلحة الكيميائية بالكامل ما لم توجد استجابة موحدة وحازمة من جميع الدول التي انضمت إليها بالكامل. وإضافة إلى إدانة العنف والانتهاكات من هذا النوع، يجب على الدول التي تود الحفاظ على عالم خال من الأسلحة الكيميائية تقديم دعمها الكامل إلى التدابير المتخذة لمعالجة هذه الحالة، وإلى فريق التحقيق وتحديد الهوية. ويؤكد بلدي من جديد التزامه بالدور الذي لا بديل عنه لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في مكافحة آفة هذه الأسلحة. ولتعزيز هذا الدور، لا سيما من حيث القدرة التحليلية، قدمت بلجيكا مليوني يورو لبناء مختبر جديد في هولندا. ونأمل في أن يبدي أكبر عدد ممكن من الدول الاقتناع نفسه بتقديم مساهمة، ولو كانت متواضعة، إلى هذه المنظمة.

سيدي الرئيس، يؤكد بلدي دعمه الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة، الصك الوحيد الموثوق به المطروح على الطاولة الكفيل بضمان الطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني. ومن الواضح أن خطة العمل هذه حققت نتائج ملموسة، وأن من المهم مواصلة العمل لضمان تنفيذها بالكامل. ويأسف بلدي لانسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل. وتدعو بلجيكا أيضاً إيران إلى التراجع عن التدابير التي اتخذتها في انتهاك لخطة العمل، وإلى العودة إلى طريق الامتثال الكامل. وفي هذا الصدد، نشجع الأطراف في خطة العمل على المشاركة في حوار بناء في إطار آلية الخطة لتسوية المنازعات.

ترشحت بلجيكا لرئاسة مجموعة موردي المواد النووية للفترة 2020/2021. وستبدأ هذه الرئاسة بجلسة عامة في بروكسل في أواخر حزيران/يونيه 2020. ويدل تنظيم هذا الاجتماع مرة أخرى على التزامنا بالإطار الدولي لعدم الانتشار من خلال مشاركتنا السياسية واستعدادنا لتقاسم المسؤوليات.

وكما ذكرت في بداية بياني، تشرف بلجيكا برئاسة أعمال هذا المؤتمر الموقر الذي يعقد في كانون الثاني/يناير 2021. وسنبدأ الأعمال التحضيرية لرئاستنا في نهاية هذا العام، بالتعاون الوثيق مع الرئاسة الست للدورة المقبلة، التي نتطلع إلى العمل معها. وفي الأخير، يرى بلدي أن من المهم أن يكون عمل المؤتمر شاملاً وشفافاً وأن تتمكن الدول التي لم تصبح أطرافاً بعد من متابعة هذا العمل بصفة مراقب. ولهذا السبب، نأسف لعرقلة تركيا قرار منح قبرص مركز مراقب هذا العام. ونحث تركيا على إعادة النظر في قرارها هذا. وشكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الوزير. اسمحوا لي الآن بتعليق الجلسة لفترة وجيزة لمرافقة السيد الوزير إلى خارج القاعة، والترحيب بضيفنا التالي، معالي وزير خارجية لاتفيا، السيد إدغارس رينكفيتش.

عُلِّقَت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سيداتي وسادتي، أود الترحيب ترحيباً حاراً بمعالي وزير خارجية لاتفيا، السيد إدغارس رينكفيتش. شكراً لمعاليتك على مخاطبة مؤتمر نزع السلاح. لك الكلمة.

السيد رينكفيتش (لاتفيا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً. إنه لأمر رائع أن أعود إليكم - أعتقد أن هذا خطابي الخامس أمام مؤتمر نزع السلاح خلال فترة ولايتي.

سيدي الرئيس، أولاً وقبل كل شيء، أود تهنئة الأرجنتين بتوليها رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وأعرب عن كامل الدعم والتعاون من جانب لاتفيا. وأشيد برئاسة الجزائر المنتهية ولايتها على طريقتها المبتكرة في محاولة لإنجاح عمل مؤتمر نزع السلاح. وأود كذلك الإعراب عن تقديري للأمين العام للأمم المتحدة، والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، والأمين العام لمؤتمر نزع السلاح على مساعيهم الرامية إلى تيسير نقاش دولي فعال بشأن مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار.

لقد اضطلع مؤتمر نزع السلاح بدور هام للغاية في النهوض بمناقشاتنا الجوهرية، وهو ما أفضى إلى تحقيقنا مكاسب عالمية في مجال نزع السلاح، كما ندرك ذلك اليوم. فبفضل هذا المؤتمر والمؤتمرات السابقة إلى حد كبير، أصبح لدينا اليوم عدد من المعاهدات الهامة التي تشكل عموماً عناصر أساسية في النظام الدولي القائم على القواعد. وتحقق هذا الأمر من خلال الجمع بين جهود دبلوماسية حثيثة وإرادة سياسية راسخة.

لكن، تغيرت الأزمان. ولا تزال الجهود الدبلوماسية الاحترافية حجر الزاوية في هذا المؤتمر، وفي مبادرات نزع السلاح الأخرى. ومع ذلك، نشهد تراجعاً حاداً للإرادة السياسية لبعض الدول، وهي إرادة ضرورية لتنفيذ فعلي للقواعد القائمة، ووضع معايير جديدة.

وهذا الأمر لا يرجع إلى اختفاء مفاجئ للتهديدات المتعددة الأوجه التي نواجهها، بل هو نتيجة محاولات لإضعاف الهيئات المتعددة الأطراف، والنيل من معايير وروح النظام الدولي القائم على القواعد ذاتها.

وصف البعض هذا الأمر بأنه "تآكل" للنظام المتعدد الأطراف. أما أنا، فأعتقد أن هذا المصطلح غير مناسب، لأنه يصف هذا الأمر وكأنه حتمي ولا رجعة فيه، وهو نذير ضмор. إنني على ثقة من أن العديد من التحديات التي يواجهها النظام الدولي القائم على القواعد ليس حافة لهاوية لا رجعة فيها. بل أفضل بالأحرى تشبيه هذا النظام بعضلة ضعفت بسبب الإصابة والخمول، سواء كان ذلك عرضياً أو عن قصد. ومع ذلك، يمكن أن يتعافى هذا النظام ويتحمل الوزن الهائل الذي وضعه العالم بأكمله على كاهله.

ينبغي لجميع الأطراف التزام هذه القواعد ليتحقق بالفعل تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وفي هذا الصدد، نحن بحاجة إلى مصالح مشتركة وإلى حد أدنى من الثقة. إعادة العمل بالمشاركة البناءة سيقضي على وجه التحديد بذل جهود مشتركة متجددة تسترشد بالمعايير الدولية الراسخة.

سيدى الرئيس، بهذه الروح وانطلاقاً من الثقة في قدرتنا على التصدي للتحديات التي تواجهنا وعلى تجاوزها، أود التذكير بمسائل أشد إلحاحاً يجب على مؤتمر نزع السلاح التصدي لها. يجب قبل كل شيء تجديد فعالية المؤتمر. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب التوافق أولاً على برنامج عمل موضوعي. ومن شأن إنشاء هيئات فرعية مرة أخرى أن يتيح بشكل أكبر مواصلة المناقشات اللازمة لهذا الغرض. وبهذا المعنى، يكون مقترح حزمة التدابير الذي قدمته الرئاسة الجزائرية وسيلة واعدة للمضي قدماً. ويجدوني الأمل في أن تعتمد هذه الحزمة في الأسابيع المقبلة.

تعتقد لاتيفيا أن من الأهمية بمكان مواصلة المشاورات بشأن توسيع عضوية المؤتمر. ويؤسفني أن التوسيع ليس جزءاً من هذه الحزمة هذه المرة. فتعميم المعاهدة عنصر هام لضمان شرعية المؤتمر في عالم متغير. والحاجة تدعو إلى ذلك أيضاً ليكون المؤتمر قادراً على التصدي لجميع التحديات في المستقبل.

تفاوض مؤتمر نزع السلاح فيما مضى على اتفاقيتين بارزتين هما اتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية. وانطوت هاتان الاتفاقيتان على أهمية وفعالية بالغتين، لكن المشاكل تطرقت إلى هذين النظامين الناجحين تاريخياً.

وعلى الرغم من تزايد خطورة الأسلحة البيولوجية، لا نزال نشهد نظاماً للأسلحة البيولوجية يكاد يختصر. فهو لا يفتقر إلى التمويل المناسب فحسب، بل كثيراً ما جرى أيضاً تجاهله بالمعنى السياسي للكلمة. فالحالة المالية المتردية لاتفاقية الأسلحة البيولوجية تضع الأمانة وعملها تحت ضغط كبير. وتشكل التدابير التي اعتمدت في عام 2018 خطوات في الاتجاه الصحيح، لكنها لن تصحح الفشل المزمن لبعض الدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها المالية بموجب الاتفاقية. وأحث بالمناسبة جميع الدول الأطراف على الوفاء بالتزاماتها المالية بموجب اتفاقية الأسلحة البيولوجية في حينه وبالكامل.

أما فيما يتعلق باتفاقية الأسلحة الكيميائية، فقد تمّ تحديدها مؤخراً في عدد من المناسبات في كل من سوريا، وماليزيا، والمملكة المتحدة. وفي حال عدم وضع ضابط لهذا النوع من السلوك، فإن ذلك سيشكل تهديداً خطيراً لهذا النظام العالمي الهام لعدم الانتشار ونزع السلاح. ولا ينبغي تعريض أي أحد بالمرّة لمثل هذه الأسلحة الرهيبة. ولهذا السبب، نشيد بالجهود التي تبذلها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفريقها للتحقيق وتحديد الهوية لضمان محاسبة الجهات المسؤولة عن زيادة الأسلحة الكيميائية. ومن واجبنا ومسؤوليتنا التمسك بالقاعدة الدولية القائمة منذ أمد بعيد التي تحظر استخدام الأسلحة الكيميائية. ومن الواجب التشديد أكثر على وصمة العار التي يمثلها استخدام هذه الأسلحة.

سيدى الرئيس، الأزمات تتغير أيضاً فيما يتعلق بالأسلحة النووية. ففي السنوات الأخيرة، تبنى عدد من الدول فكرة دعم سياساتها النووية بالخطابة. والواقع أن بعض الدول ما فتئت تلجأ إلى خطابة عدوانية بالتهديد باستخدام الأسلحة النووية، وترى في ذلك مجرد أداة أخرى لتعزيز سياستها الخارجية العدوانية. وهذه الأنواع من الأعمال تسهم في إضعاف النظام الدولي القائم على القواعد.

لدينا فرصة لإثبات التزامنا بالنظام الدولي. ولدينا فرصة لإعادة الحديث عن الأسلحة النووية إلى سياقه - أي بعيداً عن استخدامها الخبيث قطعاً على رقعة شطرنج سياسية. هذا العام هو الذكرى السنوية الخمسون لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهذه المعاهدة في صلب الأمن والاستقرار الدوليين، ويجب علينا تجديد وزيادة جهودنا لتعزيزها.

يبدأ مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار قريباً. ومن الأهمية بمكان أن نسعى إلى عملية موضوعية هدفها تحقيق نتائج تمكننا بشكل أفضل من تعزيز المعاهدة وجعلها عالمية، بوصفها حجر الزاوية في الجهود العالمية لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح.

يجب ألا نقع في فخ خفض طموحاتنا، وإدامة الوضع القائم المثقل بتراكم المسائل البيروقراطية. إن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ، وإجراء مفاوضات فورية وموضوعية في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية هما أفضل الفرص المتاحة لنا لإثبات جدية نوايانا بشأن إحراز تقدم حقيقي في الجهود العالمية الرامية إلى نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

والطريق الذي أتحدث عنه ليس طريقاً جديداً. فالسبيل الوحيد الموثوق نحو نزع السلاح النووي يكمن في مقارنة تدريجية تأخذ في الاعتبار سياقه الأمني الأوسع. وفي هذا الصدد، لا تزال "البنات البناء"، التي حددتها خطة العمل المتفق عليها في مؤتمر استعراض المعاهدة عام 2010 ذات أهمية.

ولهذه الغاية، نرحب بالتزام الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية المسماة كذلك بموجب المعاهدة بتعزيز التنسيق والحوار، فضلاً عن التزامها بالمعاهدة من جميع جوانبها. ونؤيد أيضاً الجهود الإضافية التي تبذلها مجموعة واسعة من الدول والمجموعات بهدف وضع خطوات عملية تفضي إلى إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي، مثل الحد من المخاطر والتحقق والحوار المعزز.

سيدى الرئيس، أخيراً وليس آخراً، يجب ألا يركز المجتمع الدولي على أسلحة الدمار الشامل فحسب، بل على الأسلحة التقليدية أيضاً. وهذا صحيح بصفة خاصة عند النظر في عدد الأشخاص الذين يتضررون يومياً من استخدام الأسلحة التقليدية. فهذه الأسلحة تقتل حوالي 500 000 شخص سنوياً، منهم 70 000 شخص في مناطق الصراع. وفي هذا الصدد، أسهمت لاتفياً في العمليات الدولية في مجال الأسلحة التقليدية من خلال ترؤسها معاهدة تجارة الأسلحة في العام الماضي، وتوليها رئاسة فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل في عام 2020.

سيدى الرئيس، قوس الأخلاق الإنسانية بعيدة المدى، لكن العدالة مرماها. ولا يوجد مثال أفضل عن العدالة من نظام دولي قوي وفعال وموثوق يستند إلى القوانين والقواعد. ولهذا السبب، فالمسار إلى الأمام واضح. وتتوقف كيفية وصولنا بالكامل إلى هذا المسار، وما يستغرق ذلك من الوقت، على التزامنا، وعلى إرادتنا السياسية المشتركة. وشكراً جزيلاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر معالي السيد رينكفيتش على بيانه. اسمحوا لي الآن بتعليق الجلسة لفترة وجيزة لمرافقة معاليه إلى خارج القاعة، والترحيب بضيفتنا التالية معالي وزيرة خارجية جمهورية كوريا، السيدة كانغ كيونغ وها.

عُلِّقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سيداتي وسادتي، أود الترحيب ترحيباً حاراً بضيفتنا الموقرة معالي وزيرة خارجية جمهورية كوريا، السيدة كانغ كيونغ وها. شكراً لمعاليتك على مخاطبة مؤتمر نزع السلاح. لك الكلمة.

السيدة كانغ (جمهورية كوريا) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً جزيلاً. سيدي الرئيس، السيدة الأمينة العامة لمؤتمر نزع السلاح، المندوبات الموقرات والمندوبون الموقرون، يشرفني جداً العودة إلى المؤتمر ومخاطبتكم اليوم. لكن يجب الإشارة إلى أنني أخطبكم وأنا أشعر بقلق بالغ لأننا نواجه سنة أخرى من التحديات في بيئة أمنية عالمية تزداد تعقيداً.

فالتوترات العالمية ما فتئت تزداد. ويبدو أن هيكل تحديد الأسلحة النووية قد تفكك، كما يتجلى ذلك في تفكك معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، وفي المستقبل الغامض لمعاهدة ستارت الجديدة. وأفضت التكنولوجيات الجديدة والناشئة، مثل نظم الأسلحة الذاتية التشغيل والأسلحة الخارقة للصوت، وتوسع رقعة الأنشطة البشرية إلى الفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي، إلى تعقيد هذه التحديات أكثر. فهي تحدث تغييرات جوهرية في التوازن الاستراتيجي، وفي تنامي عدم القدرة على التنبؤ في التخطيط الاستراتيجي.

هناك حاجة ملحة إلى عكس هذه الاتجاهات المقلقة، واستعادة الاستقرار الدولي وتعزيز الأمن العالمي. ثمة أمور كثيرة على المحك، ليس أقلها زيادة تآكل مصداقية المؤتمر بوصفه المنتدى التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد للمجتمع الدولي بشأن نزع السلاح.

وخلال العقود الأربعة الماضية، أبرمت هيئة جنيف التفاوضية عدة صكوك بارزة، مثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لكنها ظلت في طريق مسدود، ولم تحقق أي نتائج ملموسة لأكثر من عقدين من الزمن.

نحن بحاجة إلى إجراء استعراض جديد لهذه الهيئة، وإلى تحديد سبل تنشيط عملها، والمضي بمفاوضات نزع السلاح قدماً. وترحب حكومتي في هذا الصدد بالمبادرة التي اتخذتها الرئاسة الست لهذا العام التي أظهرت التزامهما القوي بالعمل معاً من أجل تحقيق هذا الهدف.

ومن أجل الخروج من هذا المأزق، وإعادة المؤتمر إلى مكانه الصحيح، نحتاج إلى مقارنة عملية ومرنة وواقعية. فبإمكاننا تقليص عدد بنود جدول الأعمال التي تُعتمد كل سنة، والتركيز على البنود الملحة لتعزيز فعالية المؤتمر في التصدي للتحديات الأمنية الراهنة. وبالنظر إلى أن المؤتمر غير قادر على الانتقال إلى مرحلة التفاوض، يمكن للدول الأعضاء محاولة التوصل أولاً إلى توافق للآراء بشأن التدابير غير الملزمة، مثل القواعد والمعايير ومدونات السلوك، وذلك باعتبارها وسيلة لدفع المناقشات الموضوعية بشأن بنود بعينها. ومن المفيد أيضاً مناقشة كيفية تعزيز كفاءة وفعالية الأساليب الراهنة لعمل المؤتمر.

سيدي الرئيس، المندوبات الموقرات، المندوبون الموقرون، يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، والذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومعاهدة عدم الانتشار هي حجر الزاوية في نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار على الصعيد العالمي. ومع ذلك، نشهد تدهوراً في البيئة الأمنية عبر العالم، إذ ما فتئ تحديد الأسلحة يتفكك، والإنفاق العالمي على الدفاع يرتفع.

يُعقد مؤتمر استعراض المعاهدة عام 2020 في ظروف تدعو إلى التفكير والتدبر. وفي حال فشل المؤتمر في التوصل إلى نتائج مجدية، فإنه سيصاب بمزيد من الشلل، وليس ذلك في مصلحة أي أحد منا. وإذا تمكنا من إحراز تقدم في مجالات مثل التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية،

فإن ذلك سيعزز فرص نجاحه. ومن شأن ذلك أيضاً أن يجعلنا نقطع شوطاً طويلاً نحو استعادة الثقة في النظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار.

أما بالنسبة لجمهورية كوريا، فإننا لا ندخر جهداً للإسهام بنشاط في تعزيز نظام نزع السلاح وعدم الانتشار. فقد اقترحنا في العام الماضي قراراً جديداً على الجمعية العامة عنوانه "الشباب ونزع السلاح وعدم الانتشار"، اعتمد بتوافق الآراء، بفضل الدعم العام من أعضاء الأمم المتحدة. ويرمي هذا القرار إلى تمكين وإشراك وتنقيف جيل الشباب في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وإلى إدراج آرائهم وأفكارهم الجديدة في مناقشات نزع السلاح بغية تجاوز الجمود والاستقطاب اللذين طال أمدهما.

المندوبات الموقرات، المندوبون الموقرون، تواصل حكومتي، كما تعلمون جيداً، عملية السلام في شبه الجزيرة الكورية، وتسعى دبلوماسياً مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى تحقيق نزع كامل للسلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية. لقد توقفت هذه العملية في الأشهر الأخيرة، ونأسف لعدم عودة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى طاولة المفاوضات بعد، على الرغم من جهودنا الدؤوبة والمتأنية لتعزيز الحوار والتعاون.

ومع ذلك، تظل حكومتي ملتزمة التزاماً راسخاً بمواصلة المسار نحو نزع السلاح النووي بالكامل، وإحلال السلام الدائم في شبه الجزيرة الكورية. ومن الأهمية بمكان الإسراع في استئناف المفاوضات بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، حتى يتسنى لجميع الجهات صاحبة المصلحة الحفاظ على زخم الحوار الذي تمّ التوصل إليه بشق الأنفس، وتكملة بنائه.

ونحن على استعداد للعمل مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتيسير حوارها مع الولايات المتحدة وتشريع وتيرته. في بداية العام، اقترح الرئيس مون جيه - إين عدداً من المشاريع بين الكوريتين، ودعا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الانضمام إليها. فمن خلال هذه المشاريع، تسعى حكومتي إلى كسر الجمود، وتمهيد الطريق لاستئناف المحادثات بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتعزيز البيئة اللازمة، ومواصلة الحوار والتعاون. وسنعمل ذلك، ونخلص في التزامنا في الوقت نفسه بنظام العقوبات الدولية المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي هذا المسار الطويل نحو نزع السلاح النووي بالكامل، وتحقيق السلام الدائم في شبه الجزيرة الكورية، نعول على الدعم الثابت والراسخ من المجتمع الدولي.

سيدي الرئيس، المندوبات الموقرات، المندوبون الموقرون، لا يمكن لأحد أن يجادل في أهمية نزع السلاح في تعزيز الأمن العالمي، وتعزيز الاستقرار الاستراتيجي. وبالنظر إلى البيئة الأمنية الراهنة والتحديات التي نواجهها، ليس لنا هدر المزيد من الوقت أو الجهد في سعينا إلى استعادة مصداقية مؤتمر نزع السلاح.

جمهورية كوريا على استعداد للعمل مع جميع الدول الأعضاء الأخرى الملتزمة بالمضي قدماً في نزع السلاح وتنشيط أعمال المؤتمر. ونأمل في أن يعمل جميع الأعضاء على مجموعة واضحة من الأهداف، لكي يتمكن المؤتمر من إحراز تقدم حقيقي وجدي هذا العام. ويجب علينا أن نوفر معاً ذلك الزخم الذي نحتاج إليه من أجل إنجاح مؤتمر استعراض المعاهدة عام 2020 في نيسان/أبريل المقبل. وشكراً جزيلاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً معالي الوزيرة على بيانك. اسمحوا لي الآن بتعليق الجلسة لفترة وجيزة لمرافقة معالي السيدة كانغ كيونغ وها إلى خارج القاعة، والترحيب بضيفنا التالي معالي وزير الشؤون الأوروبية والخارجية لفرنسا، السيد جون إيف لودريان.

عُلِّقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سيداتي وسادتي، أود الترحيب ترحيباً حاراً بمعالي وزير الشؤون الأوروبية والخارجية لفرنسا، السيد جون إيف لودريان. شكراً لمعاليك على مخاطبة مؤتمر نزع السلاح. لك الكلمة.

السيد لودريان (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): شكراً سيدي الرئيس. إنه لشرف عظيم لي أن أخطب مؤتمر نزع السلاح اليوم لأن المؤتمر وضع على مر السنين معايير، وتفاوض على معاهدات عززت أمننا الجماعي، واستقرار بيئتنا الاستراتيجية. وأدرك أيضاً مسؤوليتي عند مخاطبة المؤتمر، باعتبار أن ما بناه المؤتمر، بل وما يجسده حقيقة، يواجه تحديات في الوقت الراهن. يواجه المؤتمر أولاً وقبل كل شيء تحديات تمثلها جهات لا تحترم الصكوك التي تفاوضنا عليها هنا. وما أشير إليه هنا هو الانتهاكات الصارخة الأخيرة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وبعدها تحديات تمثلها جهات ترفض الالتزام جدياً بالتفاوض على معايير جديدة تسمح لنا بالتصدي لعودة سباق التسلح التقليدي أو النووي.

اسمحوا لي بأن أعرض مثلاً واحداً. أصبح من الملح أن نحدد بشكل جماعي سبل ووسائل السيطرة على خطر الحوادث، والأعمال المقصودة، وحتى الأعمال العدائية في الفضاء الخارجي. وفيما يتصل بهذه القضية الاستراتيجية الكبرى التي تتعلق بأمننا الجماعي، لم نتمكن حتى الآن من العمل يداً واحدة بشأن برنامج عملي يجمع بين الشفافية وتدابير بناء الثقة وبين المفاوضات القانونية.

إن الدول التي أدركت - وهي الأغلبية العظمى من الدول في الواقع - أن من مصلحتها أن يتسنى لها الاعتماد على قواعد تحمي وتثبت الاستقرار، لا يمكنها أن توافق على أن تكون الوحيدة التي تحترم قواعدنا المشتركة. ولا يمكنها أيضاً أن تقبل هذه الانتهاكات وهذه العواقب وبصراحة، لا يمكنها أن تقبل أزمة نزع السلاح هذه، التي تُعتبر من أشد مظاهر الأزمة في النظام المتعدد الأطراف إثارة للقلق، وفي منهجة علاقات القوة، وزيادة المنافسة الدولية التي تميز عصرنا هذا.

وبالنسبة لفرنسا، يظل المؤتمر منتدى أساسياً. ولهذا السبب، أود اغتنام هذه الفرصة لمخاطبتكم اليوم، ولأطلعكم عملياً على ما نراه عمليةً مسؤولةً لنزع السلاح خدمة للاستقرار الدولي. وأشدّد هنا على كلمة "مسؤولة" لأنه يجب ألا يغيب عن بالنا ما هو واضح: هدف نزع السلاح هو أمننا الجماعي، لكن لا يمكن تحقيقه دون مراعاة المصالح الأمنية للجهات التي تنفذه فعلاً. ويصدق هذا بصفة خاصة على نزع السلاح النووي، الذي يتحقق بدرجات استناداً إلى مبدأ الأمن غير المنقوص للجميع.

لقد حدد رئيس فرنسا بوضوح رؤية بلدنا بشأن هذه المسألة في خطابه المؤرخ 7 شباط/فبراير 2020 بشأن استراتيجية فرنسا للدفاع والردع. وهذه الرؤية، التي ستطرحها فرنسا في غضون أسابيع قليلة في مؤتمر استعراض المعاهدة عام 2020، تستند إلى ثلاث ركائز.

الركيزة الأولى هي الالتزام الصارم بالمعيار الأساسي للمؤتمر، أي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي ندعو جميع الدول إلى تنفيذها. ولهذا السبب، نظل يقظين بشكل خاص فيما يتعلق بمخاطر أزمة الانتشار، التي تمثل تهديدات وجودية على سلامة المعاهدة. ولهذا السبب أيضاً، نواصل جهودنا للحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة، وجعل إيران تمثل مرة أخرى للاتفاق. وبنفس الروح، نبذل جهوداً لتحقيق التفكيك الكامل، والقابل للتحقق، ولا رجعة فيه لبرامج كوريا الشمالية وقذائفها النووية.

والركيزة الثانية لمقاربتنا هي تعميق العمل المعياري في هذا المنتدى؛ وهو عمل أرى أن من الضروري الاضطلاع به على سبيل الاستعجال، وذلك بالتفاوض أولاً، هنا في هذا المؤتمر، على معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية

الأخرى ولقد أتاحت لكم الفرصة مؤخراً لزيارة مرافقنا في بيجيرلات وماركول، بعد تفكيكهما بشكل لا رجعة فيه، وذلك لتشهدوا أن فرنسا أهدت إلى السبيل فيما يتعلق بهذا الموضوع، ثم يجعل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عالمية ثانياً، وأذكر أن المؤتمر تفاوض بشأنها بنجاح، ثم بإجراء مناقشات جديدة بشأن التحقق من نزع السلاح النووي ثالثاً، وذلك لضمان إمكانية التحقق بطريقة صارمة من أي اتفاق لنزع السلاح. هذا هو معنى الركيزة الثانية لمقاربتنا: تعميق العمل المعياري.

أما الركيزة الثالثة فتشير إلى ضرورة الاضطلاع بنشاط عملي بشأن الحد من المخاطر الاستراتيجية، وبشأن الشفافية وبناء الثقة فيما يتعلق بالترسانات النووية والعقائد والاستراتيجيات التي وضعتها الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن. أدرك نوعية المناقشات التي تدور في جنيف بشأن هذا الموضوع، وأود أن أثني على الركيزة الرئيسية لهذه المناقشات، ألا وهو معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، الذي نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الأربعين لإنشائه.

نحن على اقتناع أيضاً بأهمية وضع جدول أعمال جديد لتحديد الأسلحة. وفرنسا تحرص على الالتزام بجدول أعمال من هذا القبيل، وتشجع شركاءها الأوروبيين على فعل الشيء نفسه. فهذه ضرورة أساسية لحماية الصكوك القائمة - على أمل تجديد معاهدة ستارت الجديدة بين الولايات المتحدة وروسيا - ولعملنا من أجل وضع صكوك جديدة في أعقاب انهيار معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، ومعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا.

وفي مجال الأسلحة التقليدية، يضطلع فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل بنشاط هام. ويجب علينا تعزيز هذا النشاط لأنه بمجرد أن وضعت أسس اتفاق دولي بشأن هذا الموضوع، ظهرت شواغل لا مبرر لها في الواقع الاستراتيجي الراهن. ويجب على جميع البلدان الآن السعي إلى تنفيذ المبادئ الـ 11 المتفق عليها في هذا الإطار دون إبطاء. وسندعو، مع ألمانيا، إلى التعهد بالتزامات سياسية محددة في مؤتمر استعراض اتفاقية الأسلحة التقليدية عام 2021.

وأود الإشارة هنا أيضاً إلى مسألة استخدام الأسلحة المتفجرة في الصراعات الحضرية. فعلينا تحديد مسار يتيح زيادة تبادل أفضل الممارسات لتطبيق أحكام القانون الدولي على إدارة عملياتنا. وينبغي أن يكون هذا هو الهدف من الإعلان السياسي الذي يجري التفاوض بشأنه حالياً هنا في جنيف.

وفي الختام، أود تأكيد دعم فرنسا الكامل لمؤتمر نزع السلاح، والثناء على عمل جميع الخبراء والخبراء من مجتمع نزع السلاح، الذين أعرف أن لديهم التزاماً صادقاً وقوياً بهذه القضايا ذات الأهمية الحيوية. وشكراً على اهتمامكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الوزير. اسمحوا لي الآن بتعليق الجلسة لفترة وجيزة لمرافقة معالي السيد لو دريان إلى خارج القاعة، والترحيب بضيفنا التالي معالي وزير خارجية بولندا، السيد ياشيك تشوابوتوفيتش. شكراً.

عُلِّقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سيداتي وسادتي، أود الترحيب ترحيباً حاراً بضيفنا الموقر معالي وزير خارجية بولندا، السيد ياشيك تشوابوتوفيتش. شكراً لمعاليتك على مخاطبة مؤتمر نزع السلاح. لك الكلمة.

السيد تشوابوتوفيتش (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، سيدي المدير العامة، الزميلات الموقرات، الزملاء الموقرون، تجسد قاعة المجلس التاريخية هذه الإنجازات العظيمة للدبلوماسية المتعددة الأطراف في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. وتتشاطر جميعاً ذكرى

المفاوضات التي جرت بشأن تلك المعاهدات والاتفاقات المشهودة التي شكلت بصفة دائمة هيكل الأمن العالمي. واليوم، يجب أن نبذل قصارى جهودنا لإنقاذ "روح جنيف" وإحياء إمكانات مؤتمر نزع السلاح.

اسمحوا لي بالرجوع إلى التاريخ ولو بإيجاز: في عام 1978، اعتمدت الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة، وهي الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح التي أنشأت لجنة نزع السلاح. فقد أتاحت فرصاً جديدة في ميدان نزع السلاح. بيد أنه بعد اعتماد اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في التسعينيات، لم يحرز المؤتمر أي تقدم آخر.

ويبدو أن هذا الطريق المسدود يرجع مع الأسف إلى أسباب سياسية ذات طابع خارجي، وإلى الافتقار إلى الإرادة السياسية، وتنامي أهمية التفوق، وتزايد التنافس العسكري بين بلدان بعينها. وفي حال تحقق التقدم اللازم، ينبغي التفكير في جانب آخر ألا وهو الأداء الداخلي للمؤتمر. فقد كانت هذه المسألة في صلب الرئاستين البولنديتين في عامي 2006 و2016.

أولاً، لا يمكن تحسين عملية تنظيم نشاط المؤتمر ما لم تتوافق الدول الأعضاء على ذلك. ثانياً، من الأهمية بمكان النظر فيما إذا كان جدول الأعمال الحالي للمؤتمر يعكس على نحو سليم سياق الأمن الدولي، إذ ينبغي له تتبع التطورات المعاصرة ذات الصلة، بما فيها تلك المتصلة بالتقدم السريع للتكنولوجيا مثل الذكاء الاصطناعي، أو التشغيل الذاتي، أو القدرات السيبرانية.

هذه المسائل لا ترد في جدول الأعمال. وفي الوقت نفسه، لم يُتناول موضوع البرنامج الشامل لنزع السلاح أو موضوع الشفافية في مجال التسليح، وهما جزء من جدول الأعمال، بما فيه الكفاية لسنوات عديدة. ويُفترض أننا قادرون على تنقيح جدول الأعمال هذا. وإلا فقد المؤتمر أهميته.

ثانياً، تولي بولندا أولوية بالغة للشروع مبكراً في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ونعتقد أن هذا الصك سيسمح بتعزيز عدم الانتشار النووي، ويتوافق مع مبادرات أخرى تتصل بعملية التحقق من نزع السلاح النووي.

ثالثاً، أنشئت هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة بوصفها حاضنة الأفكار الجديدة المتعلقة بنزع السلاح. بيد أن هذه الهيئة لم تقدم أي مقترحات جوهرية منذ سنوات. ونعتقد بولندا أن الهيئة تحتاج إلى إصلاحات هيكلية جادة.

وعلى سبيل الأولوية، يمكن تقليص مدة الدورة السنوية للهيئة بشكل كبير، وحصرها في "أسبوع نزع السلاح". وينبغي تقديم نتائج مداورات الهيئة في تقرير وقائي إلى الأمين العام للأمم المتحدة.

سيدي الرئيس، سنحتفل في 5 آذار/مارس بالذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أكثر المعاهدات عالمية. ومشاركة بولندا القوية في الدورة الحالية لاستعراض المعاهدة مستندة إلى اقتناعنا الراسخ بأن المعاهدة لا تزال حجر الزاوية في هيكل الأمن العالمي.

شاركت بولندا، بوصفها رئيسة الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام 2020، وطرفاً في مكتب المؤتمر المقبل لاستعراض المعاهدة، مشاركة كاملة في صون سلامة المعاهدة ومصداقيتها.

وفيما يتعلق بمؤتمر استعراض المعاهدة عام 2020، نعتزم تهيئة بيئة من الحوار الشامل، والاحترام المتبادل والشفافية. وستبين الدورة الرفيعة المستوى لمؤتمر استعراض المعاهدة، وحضور الدول الأطراف في المعاهدة على الصعيد السياسي، بوضوح أهمية المعاهدة ودورها الخاص في نظام تحديد الأسلحة. ودور المعاهدة هام جداً لأنها تظل الآلية الوحيدة الملزمة عالمياً فيما يتعلق بتحديد الأسلحة والأمن العالمي.

ما فتئت الصراعات الإقليمية تثير القلق مراراً. وبولندا، بوصفها عضوة في لجنة الأمم المحايدة للإشراف منذ عام 1953، تشارك بشكل خاص في الأنشطة الرامية إلى استعادة السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية. ولم تُفض ثلاثة اجتماعات بين عضوين في مؤتمر نزع السلاح - الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية - كانت ترمي إلى إخلاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من الأسلحة النووية، إلى أي حل مرضي. غير أننا نرى أنه بمجرد التوصل إلى اتفاق، ينبغي للوكالة الدولية للطاقة الذرية الوفاء بواجباتها في التحقق من المرافق النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وتعاون إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية أمرٌ ضروري أيضاً. فخطة العمل الشاملة المشتركة لعام 2015 ترمي إلى وقف الانتشار النووي في المنطقة. غير أن آخر تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن إيران تبين بوضوح عدم امتثال طهران لأحكام الخطة بشأن تخصيب اليورانيوم ومخزونه. ونأمل في أن تفضي آلية تسوية المنازعات التي فَعَلَتْها فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة في 14 كانون الثاني/يناير إلى إعادة إيران إلى الامتثال بالكامل لمقتضيات الخطة.

وهناك أيضاً تطورات إيجابية في ميدان نزع السلاح التقليدي. فقد تحققت عملية الحد من أثر الأسلحة التقليدية على المدنيين. واعتمد مؤتمر أوصلو الاستعراضي الأخير بشأن عالم خال من الألغام خطة طموحة بشأن تنفيذ التزامات الدول الأطراف بموجب اتفاقية حظر الألغام. وتم الاتفاق على خمسين إجراءً ملموساً يرمي إلى حماية الجمهور، وإنهاء المعاناة التي تسببها الألغام المضادة للأفراد.

وثمة إمكانية لتطوير مجال الذكاء الاصطناعي في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، التي تحظر أو تقيد استعمال أسلحة مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. ففي عام 2019، تَرَأَسَتْ بولندا هذا النشاط بنجاح، وذلك بموجب البروتوكول الثاني المعدل للاتفاقية، الذي يقيد أو يحظر استعمال الألغام والأشراك الخداعية والنبائط الأخرى. ونتيجة لذلك، تبادلت الدول الأطراف الممارسات الجيدة فيما يتعلق بتحييد الأجهزة المتفجرة وحماية المدنيين.

وختاماً، ثمة عمل مفيد يقوم به فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، حيث تسهم فيه بولندا إسهاماً جدياً. ونتوقع أن يشهد عام 2021 المزيد من التقدم في مجال التكنولوجيات الكاسحة وطريقة تنظيمها دون عرقلة تطورها.

بدأت بولندا في العام الماضي، بالاشتراك مع الولايات المتحدة، عملية وارسو التي تناولت المسائل الأفقية المتصلة بالسلام والأمن في الشرق الأوسط. ويتركز جزء كبير من العملية على مسألة عدم انتشار القذائف. وناقش الفريق العامل المعني بانتشار القذائف هذا الموضوع مناقشة مستفيضة في بوخارست في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي. وشددت الأطراف المشاركة على ضرورة التعاون بين الدول والجهات الفاعلة من غير الدول. ومن المحتمل أن تصبح الجهات من غير الدول مصادر لانتشار القذائف والتكنولوجيات الحساسة المتصلة بالقذائف أو المواد الخام. وشجع الفريق العامل أيضاً الدول على اتخاذ خطوات، في حدود قدراتها الوطنية، لمواجهة التحديات الأمنية الناشئة عن انتشار القذائف في الشرق الأوسط.

المندوبات الموقرات، المندوبون الموقرون، يتغير عالمنا اليوم بوتيرة سريعة. ومن الضروري في هذا العالم وجود نظام فعال لتحديد الأسلحة ضماناً لسلامتنا، وقدرتنا على التنبؤ، والاستقرار لنا جميعاً. ومجدوني الأمل في أن تقودنا روح جنيف إلى ضمان الاستخدام الفعال لمؤتمر نزع السلاح. وشكراً على اهتمامكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً لمعاليلك على بيانك. اسمحوا لي الآن بتعليق الجلسة لفترة وجيزة لمرافقة معاليه إلى خارج القاعة، والترحيب بضيفتنا التالية معالي وزيرة خارجية السويد، السيدة آن ليندي.

عُلِّقَت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سيداتي وسادتي، أود الترحيب ترحيباً حاراً بضيفتنا معالي وزيرة خارجية السويد، السيدة آن ليندي. شكراً لمعاليتك على مخاطبة مؤتمر نزع السلاح. لك الكلمة.

السيدة ليندي (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً جزيلاً. سيدي الرئيس، الزميلات الموقرات، الزملاء الموقرون، يتعين علينا اتخاذ موقف فاعل من التهديد النووي. فقد أفضى التدهور المستمر للبيئة الأمنية العالمية إلى التخلي عن معاهدات واتفاقات تاريخية، أو إلى مواجهتها مستقبلاً غامضاً، وإلى تطوير قدرات نووية جديدة. وتواجه معايير ترسخت منذ أمد بعيد تحدياً، وكذلك الأمر بالنسبة لموثوقية المؤسسات المتعددة الأطراف.

حالة الاستقطاب والشلل الذي أصاب الأطراف المتعددة الأطراف لنزع السلاح أمران مقلقان وخطيران للغاية. ويُبعد غياب الثقة الدول عن بعضها البعض في المجالات التي يكون فيها الاتفاق والتعاون حاسمين.

ويصادف هذا العام أيضاً الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للتفجيرين النوويين في هيروشيما وناغازاكي. وينبغي لهذا الأمر أن يكون بمثابة تذكير لحقيقة لا جدال فيها وهي أن انفجاراً نووياً واحداً تترتب عليه عواقب إنسانية كارثية.

وهدفنا الجماعي المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية أكثر أهمية من أي وقت مضى - لكنه يظل بعيد المنال. وبناء على ذلك، لا يزال نزع السلاح وعدم الانتشار أولوية مركزية في السياسة الخارجية والأمنية للحكومة السويدية.

سيدي الرئيس، نجتمع اليوم في قاعة المجلس بقصر الأمم في جنيف، مقر مؤتمر نزع السلاح. وعلى مدى أكثر من عقدين من الزمن، لم يُجر هذا المنتدى أي مفاوضات أو لم يتمكن من الاتفاق على شيء يبدو واضحاً - برنامج عمله الخاص به. وللأسف، لم تكن بداية دورة المؤتمر لهذا العام استثناءً. ومع ذلك سيدي الرئيس، أرحب بإعلانك يوم الجمعة الماضي الذي أفاد بأننا قد نكون على وشك التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج العمل هذا الأسبوع. ولهذا السبب، أود تكرار دعوتك إلى أن يسود المنطق السليم. وعلينا تحمل مسؤوليتنا المشتركة عن إحياء دبلوماسية نزع السلاح المتحجرة.

سيدي الرئيس، نحتفل في 5 آذار/مارس بالذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لبدء نفاذ الاتفاقية. وهي مناسبة تاريخية لمعاهدة خدمت أمننا الجماعي بطريقة جيدة على مدى عقود.

تشكل معاهدة عدم الانتشار حجر الزاوية في هيكل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار المتعدد الأطراف. فقد نجحت في منع انتشار الأسلحة النووية، ووضع أساس لإجراء تخفيضات كبيرة للترسانات النووية، وتيسير استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وهذا إنجاز يثير الإعجاب حقاً.

يبدأ مؤتمر استعراض المعاهدة عام 2020 في أقل من شهرين. وهو فرصة للدول الأطراف لتعزيز المعاهدة. ويجب اغتنام هذه الفرصة. وأود تحنئة السفير زلاوفين، الذي تم تعيينه مؤخراً رئيساً معيناً لمؤتمر استعراض المعاهدة، وأرحب به بحرارة. وأنا على ثقة بأنه سيقود الدول الأطراف في الاتجاه الصحيح، وسيلقي كامل الدعم والتعاون.

غداً، أشارك زميلي وزير الخارجية الألماني السيد هايكو ماس رئاسة الاجتماع الوزاري الثاني لمبادرة ستكهولم بشأن نزع السلاح النووي. وتجمع المبادرة 16 دولة غير حائزة للأسلحة النووية على مستوى سياسي رفيع. ونحن متحدون في مشاركتنا من أجل تعزيز المعاهدة. ونسعى جاهدين لتعبئة الزخم السياسي ليتوصل مؤتمر استعراض المعاهدة وما بعده إلى نتيجة طموحة لكنها واقعية، تركز بشكل خاص على نزع السلاح.

لا ينبغي تفسير هذا الأمر بأنه عدم التزام بالركائز الأخرى للمعاهدة. فمؤتمر استعراض المعاهدة في حاجة إلى نتائج متوازنة تشمل جميع الركائز الثلاث لأنها جزء لا غنى عنه من نسيج المعاهدة: ركائز هامة وتعزز بعضها بعضاً. وينبغي أن تكون جميعها جزءاً من حزمة تدابير توافقية.

والالتزامات والواجبات المتصلة بنزع السلاح من مؤتمرات استعراض سابقة، لا سيما في 1995 و 2000 و 2010، لا تزال سارية. ولا يزال العديد منها أيضاً معلقاً، وينبغي تنفيذه على وجه السرعة.

يمكن وصف السمات الرئيسية لمبادرة ستوكهولم في ستة عناوين رئيسية:

الأساس المشترك - الغرض الواضح من مبادرة ستوكهولم هو بناء دعم سياسي في إطار المعاهدة لوضع جدول أعمال براغماتي وموجه نحو تحقيق النتائج. وترمي المبادرة إلى التوصل إلى أساس مشترك وإلى تعزيز فرص نجاح مؤتمر استعراض المعاهدة.

التطابق - لا تسعى مبادرة ستوكهولم إلى استبدال أي مبادرة أو تجمعات أخرى موجودة أصلاً. فهي تسعى في المقابل إلى تكملة عمل الآخرين ببناء دعم سياسي واسع لجدول أعمال طموح وواقعي لنزع السلاح. وهناك الكثير من نقاط الالتقاء حيث يمكن للمبادرات والتجمعات المختلفة من تعزيز بعضها البعض في الفترة التي تسبق مؤتمر الاستعراض.

التكوين - تجمع مبادرة ستوكهولم مجموعة متنوعة جداً من 16 دولة غير حائزة للأسلحة النووية. ولدينا وجهات نظر من مناطق جغرافية مختلفة، وأنماط سياسات أمنية مختلفة. وهذا في حد ذاته مصدر قوة ومصداقية، لأنه يتطلب درجة من بناء الجسور الداخلية، والتحلي بعقلية بناءة، وهو ما يجب تطبيقه أيضاً على المزيد من أعضاء المعاهدة قبل مؤتمر الاستعراض.

التعاون - لمبادرة ستوكهولم مقاربة تعاونية وشاملة. فهي مبادرة مفتوحة على جميع الدول الأطراف في المعاهدة - الدول النووية وغير النووية - للدخول في حوار هدفه تحقيق النتائج. ويجب أن تكون جميع الدول الأطراف مستعدة للتخلي عما اعتادت عليه، والانخراط بروح من التسوية للتوصل إلى نتائج ملموسة. وأتطلع إلى أن يوسع أعضاء المبادرة نطاق نشاط التوعية في الأسابيع المقبلة.

المفهوم - مقاربة المراحل بوصفها جزءاً حاسماً من مبادرة ستوكهولم، التي يمكن وصفها في أفضل الأحوال بأنها مقاربة عملية المنحى. وهي تلقي نظرة جديدة على جدول الأعمال التقليدي لنزع السلاح - بتقسيم بنوده القائمة منذ أمد بعيد إلى أجزاء يسهل قبولها، هدفها تحديد التدابير المتاحة التي يمكن تفعيلها في البيئة الأمنية الحالية.

بناء الثقة - نحاول مبادرة ستوكهولم أيضاً دعم إعادة بناء الثقة. فانعدام الثقة بين الدول يشكل عائقاً رئيسياً أمام إحراز تقدم في مجال نزع السلاح. وتسعى مقاربة التدرج هذه إلى إعادة بناء الثقة المتبادلة بإشراك الجهات الفاعلة الرئيسية في أنشطة عملية، بدلا من عملية معيارية وتدرجية. وتسعى المبادرة إلى إشراك الدول في عملية تعاونية وشاملة، والتحرك في الطريق الصحيح نحو نزع السلاح باتباع خطوات ملموسة.

ومن خلال تحديد تدابير قصيرة الأمد وتنفيذها، يمكننا التخفيف من المخاطر الحالية، وتمهيد الطريق أيضاً لمزيد من الخطوات، وإحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي - وهذا هو جوهر هذه المقاربة. واجتماعنا في برلين غداً مناسبة على المستوى الوزاري للاتفاق على الرسالة السياسية ومقاربة المراحل التي نريد العمل بها مشاركة في مؤتمر استعراض المعاهدة.

وقد حددنا بالفعل في إعلان ستوكهولم، الوثيقة التأسيسية للمبادرة، مجالات محتملة مثل:

- سياسات تصريحية أكثر شفافية ومسؤولية.
- تدابير للحد من دور الأسلحة النووية في العقائد والسياسات.

- سبل تعزيز الشفافية والحد من خطر أي استخدام للأسلحة النووية.
- ضمانات الأمن السلبية المعززة.
- التحقق من نزع السلاح النووي.
- أهمية التصدي لإنتاج المواد الانشطارية.

ومن منظور سويدي، ينبغي تطبيق مقارنة شاملة مع اعتماد مختلف المراحل في كل فئة من هذه الفئات التي تعزز بعضها بعضاً.

وما نحتاج هو القيادة السياسية، والمشاركة البناءة بشأن المضمون، وإسهامات جميع الدول الأطراف. وفي هذا الصدد، تقع مسؤولية خاصة على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية.

سيدى الرئيس، ثمة حاجة ماسة لتجاوز الأزمة الحالية في تحديد الأسلحة الاستراتيجية. وأدعو الولايات المتحدة وروسيا إلى التوصل إلى اتفاق مبكر بشأن بقاء معاهدة ستارت الجديدة. فهذه المعاهدة عنصر حاسم في الأمن العالمي، وستكون محمداً رئيسياً لمؤتمر استعراض المعاهدة.

وأنا على يقين بأن التقدم ممكن، حتى في الأوقات الصعبة جداً. فإرادتنا السياسية القوية، وتحليلنا بعقلية متطلعة إلى المستقبل، ووفائنا بالتزاماتنا، نستطيع البدء في رحلة تنشيط لدبلوماسية نزع السلاح. ينبغي لنا اغتنام هذه الفرصة. وشكراً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً السيدة ليندي على بيانك وعلى كلماتك الداعمة لمؤتمر نزع السلاح. اسمحوا لي الآن بتعليق الجلسة فترة وجيزة لمرافقة معالي السيدة ليندي إلى خارج القاعة. وضيفنا التالي هو وزير خارجية مملكة هولندا، السيد شتيف بلوك.

عُلِّقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سيداتي وسادتي، أود الترحيب ترحيباً حاراً بضيفنا معالي وزير خارجية مملكة هولندا، السيد شتيف بلوك. شكراً لمعاليتك على مخاطبة مؤتمر نزع السلاح. لك الكلمة.

السيد بلوك (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): "كان أحسن الأزمان، وكان أسوأ الأزمان". توضح هذه الجملة الأولى المشهورة من رواية تشارلز ديكنز الواقع المزدوج للحياة في أواخر القرن الثامن عشر. وفي الوقت نفسه، تصف كلمات المؤلف بدقة الحالة الراهنة لما هي عليه الأمور عبر العالم.

فمن ناحية، ثمة الكثير الذي يستحق أن يُحتفل به سيداتي وسادتي. فبادئ ذي بدء، خمسة وسبعون عاماً من تعددية الأطراف: اختراع رائع يسمح لبلدان العالم بالتواصل بالكلمات، وليس بالبنادق. وأسفرت هذه الفترة الممتدة على مدى 75 عاماً من العمل الجماعي العالمي لإنجازات أخرى كثيرة: 50 عاماً من الالتزام بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وما يزيد على 40 عاماً من العمل القيم الذي اضطلع به مؤتمر نزع السلاح وأسفر على سبيل المثال عن اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتبين هذه المعالم أن مؤتمر نزع السلاح هو بحق منتدى متعدد الأطراف حيث تجتمع بلدان كثيرة في محاولة للدفع بعملية نزع السلاح قدماً من خلال الحوار والعمل. فقد تضمنت هذه المعالم قرارات هامة وشجاعة، ولحظات تاريخية تمكنا خلالها من تجاوز أنفسنا، بحيث لم يكن ذلك باتخاذ القرارات الصحيحة فحسب، بل بالتمسك بها والاستمرار في جهودنا أيضاً.

ولسوء الحظ، كثرت أيضاً خيبات الأمل. فقبل خمس سنوات، انتهى مؤتمر استعراض المعاهدة دون خطة عمل. ورفض البيان الختامي بعد أربعة أسابيع من المناقشات المحبطة. وقبل عامين، انسحبت الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع إيران. ومنذ ذلك الحين، تتحرك إيران في الاتجاه الخاطئ،

بعيداً عن الاتفاق. وقبل عام، تمّ التخلي عن معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، بعد أن انتهكت روسيا أحكامها في العديد من المناسبات. وفي العام الماضي أيضاً، عمدت الولايات المتحدة إلى "سحب توقيعها" من معاهدة تجارة الأسلحة. وفي جميع هذه المناسبات، أثبتنا عجزنا عن تجاوز أنفسنا. وتعطل النقاش والحوار.

والأدهى أن العالم أصبح أقلّ أمناً. فقد وسعت كوريا الشمالية نطاق برنامجها للأسلحة النووية. وأعلنت القوات المسلحة الهندية والباكستانية في الكثير من الأحيان حالة التأهب القصوى. وبدأ العديد من البلدان في مداعبة فكرة تطوير أسلحة نووية. وتعرف منطقة الشرق الأوسط توترات خطيرة. سبق أن وصف الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى بأنها مكبح للحرب النووية لا يقدر بثمن. لكن، يبدو أن هذا المكبح قد تعطل في الوقت الراهن، إذ نجد أنفسنا في سباق شوارع متهور، بقواعد في تقلص، ومن دون مكابح. ليس هذا ضرباً من البلاغة المفرطة. إذا انتهى العمل بمعاهدة ستارت الجديدة، فلن تصبح القوتان النوويتان الرئيسيتان ملزمتين بأي قواعد أو لوائح ولن توجد مكابح.

يتعين علينا، نحن الدبلوماسيات والدبلوماسيون والمتفاوضات والمتفاوضون، الاضطلاع بعملنا في هذه البيئة الصعبة. وهذا تحدّ حقيقي. لكن ليس لنا لوم الظروف عن فشلنا في تحقيق هذه الغاية، لا في هذا المنتدى ولا في أي منتدى آخر. نعلم جميعاً أن مناقشاتنا هنا هامة، ونعلم أيضاً أنها قد تكون محبطة وبطيئة، وأن الحجج الإجرائية تُستخدم لعرقلة التقدم في المسائل الموضوعية، مثل المفاوضات بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

ومن أجل الماضي قدماً، يلزمنا في بعض الأحيان التراجع خطوة إلى الوراء، وتقييم الوضع، ثم التفكير في الأمر مجدداً. ولهذا السبب، قدمت هولندا ورقة عمل معنونة "العودة إلى الأساس" تضمنت التراجع خطوة إلى الوراء، ثم تقييم الوضع، وبعدها التفكير مجدداً في كيفية تنظيم أعمال هذا المؤتمر. ونأمل في تكملة الزخم الذي أوجدته هذه الورقة وتوسيع نطاقها. ويتعين علينا أيضاً إنجاز أمور أخرى.

بعد أقل من شهرين، يُعقد المؤتمر العاشر لاستعراض المعاهدة في نيويورك. وهو منتدى حاسم للمقترحات والأفكار الجديدة، ومكان لحشد الدعم من أجل اتخاذ مبادرات جديدة، والتحرك نحو عالم خال من الأسلحة النووية. وأنا لا أبالغ حين أشدد على الأهمية البالغة للمؤتمر. فالمؤتمر يمنحنا كل خمس سنوات فرصة لاتخاذ القرارات الصحيحة لمستقبلنا، وصون بقائنا. وليس لدينا سوى معاهدة عالمية واحدة تحظر انتشار الأسلحة النووية، ولا بديل لنا عنها. فمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي المعاهدة الوحيدة التي تنص على التزام قانوني يقضي بأن تواصل الدول الحائزة للأسلحة النووية مفاوضات بشأن نزع السلاح. قال ألبرت أينشتاين مرة: اخترع الإنسان اختراع القنبلة الذرية، لكن لن يصنع فأر في العالم مصيدة للفئران. ليس بوسعنا التراجع عن اختراع القنبلة الذرية. ولا يسعنا غير تفادي وقوعنا في مصيدها. ولهذا السبب، ينبغي لنا اتخاذ القرارات الصحيحة في مؤتمر استعراض المعاهدة. ومجرد القول بأن "الاجتماع رسالة في حد ذاته" لا يكفي. وينبغي أن يكون مؤتمر استعراض المعاهدة ناجحاً، وهذا يقتضي منا التحلي بواقعية طموحة. ولن نصل إلى خط النهاية هذا العام بأي وسيلة، لكن ليس لنا القبول بالوضع الراهن. فنحن بحاجة إلى إحراز تقدم في الكثير من الجبهات.

فعلى سبيل المثال، يجب أن نطالب الدول الحائزة للأسلحة النووية باتخاذ إجراءات لتنفيذ المادة السادسة من المعاهدة. لكن لا يمكن تنفيذ هذه المادة دون تفعيل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أو معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، أو العمل على التحقق من نزع السلاح النووي. وبالمثل، لا يمكن الوفاء بالتزامات عدم الانتشار دون ضمانات فعلية من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفرض ضوابط على تصدير المواد الانشطارية. ومن أجل إحراز تقدم، يتعين علينا تحمل المسؤولية،

لا سيما البلدان الحائزة للأسلحة النووية. ويجب على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الاضطلاع بدور قيادي أيضاً، وذلك بالمشاركة على مستوى سياسي رفيع. شخصياً، سأذهب إلى نيويورك وأمل في أن تفعل نظيراتي ونظرائي الشيء نفسه.

وستبذل هولندا، بوصفها رئيسة اللجنة الرئيسية الثالثة وعضوة في مكتب الرئاسات، قصارى جهودها لإنجاح مؤتمر استعراض المعاهدة. وسنواصل أيضاً العمل على جعل الإجراءات شاملة وشفافة. ونحن جميعاً مسؤولون عن المعاهدة، وهي تفيدنا جميعاً. ولهذا السبب، بدأت هولندا في تنظيم اجتماعات إقليمية لمعاهدة عدم الانتشار منذ عام 2016.

ولكي نحرز تقدماً، ينبغي لنا أيضاً التطلع إلى المستقبل، وليس إلى مؤتمر استعراض المعاهدة فقط. ففي الوقت الذي نواجهه أحسن الأزمان وأسوأ الأزمان، يطرح التطور التكنولوجي معضلات وتحديات جديدة. فنحن نعيش واقعاً مزدوجاً جديداً. واقع يمكن فيه للتكنولوجيا الجديدة أن تجعل العالم أفضل وأخطر مكان في آن واحد. ومن شأنها أن تكون قوة خير، أو وسيلة دمار للبشرية جمعاء، حيث قلص دور الإنسان أو ألغى عمداً - أي وضعته في مصيدة فتران جديدة.

يشكل الذكاء الاصطناعي إحدى هذه المصائد. فزيادة سرعة معالجة البيانات مثلاً، التي ييسرها الذكاء الاصطناعي، تنطوي على فوائد عسكرية كبيرة. لكن ذلك قد يقلص أيضاً، وبشكل خطير، من وقت اتخاذ القرارات. وعلى المنوال نفسه، من شأن تنامي أتمتة الوظائف أن يقلص خطر الخطأ البشري، لكن يتوجب على مشغلي هذا النظام استيعاب كيفية عمله. نحن لا نعرف الآثار الدقيقة للتكنولوجيات الجديدة، لكننا بحاجة إلى مناقشة تأثيرها، حتى نتمكن من تعظيم إمكانات التفاعل بين الإنسان والآلة بوصفها قوة للخير، ونمنع من أن تصبح قوة للشر. وفي الوقت الراهن، لدينا القدرة على منع صنع مصائد جديدة للفتران. ولدينا القدرة على كتابة روايتنا الخاصة بنا لمستقبل أفضل. وأرى أن بعض الأمور لا تقبل التفاوض. ويجب أن يكون للإنسان دور في أي منظومة أسلحة. والامتثال للقانون الدولي أمر بالغ الأهمية.

قبل أسبوعين، ضربت هولندا عاصفةً شديدة (سيارا)، وهي أول عاصفة هولندية تحمل اسماً. وأعربت الصحافة في جميع أنحاء العالم عن إعجابها بالفريق الهولندي "دراجون في العاصفة"، وهم فريق من راكبي دراجات هوائية شاركوا في بطولة هولندا للدراجات الهوائية المعاكسة للرياح. وقد انطوت المشاركة في هذه المنافسة على ركوب دراجة هوائية عادية، دون تروس أو معدات كمالية أو أي حماية كانت، في الاتجاه المعاكس لعاصفة رياح عاتية، وعلى مسار طوله ثماني كيلومترات ونصف - وربما يكون هذا حصراً على الهولنديين والهلنديين الحقيقيين، وضرباً من الجنون إلى حد ما. وكما قال أحد راكبي الدراجات: "الأمر أشبه بتسلفك منحدرًا بانحناء 10 درجات مئوية، وأنت على ظهر أسوأ دراجة هوائية يمكنك تخيلها". إنه لتحدي عظيم.

والأمر كذلك بالنسبة لنزع السلاح النووي. فهو ليس سباقاً بل ماراثوناً. بدأ قبل 75 عاماً ولم ينته بعد. هدأت الرياح في هولندا قبل عدة أيام، واستعاد راكبو الدراجات الهولنديون المجنونون عافيتهم منذ فترة طويلة، لكن ماراثوننا نحن سيستمر لعقود مقبلة؛ وعلى الرغم من أننا نركض عكس الرياح، من المهم الاستمرار في الاتجاه الصحيح، حتى عندما لا يظهر خط النهاية في الأفق، ونشعر بالإرهاق؛ وحتى عندما يوجد ما يثبط جهودنا، لأنه إذا استسلمنا نحن. وشكراً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر معالي السيد بلوك على بيانه. اسمحوا لي الآن بتعليق الجلسة لفترة وجيزة لمرافقة معاليه إلى خارج القاعة، والترحيب بضيفنا التالي معالي وزير خارجية المملكة العربية السعودية، السيد فيصل آل سعود.

عُلِّقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سيداتي وسادتي، أود الترحيب ترحيباً حاراً بضيفنا معالي وزير خارجية المملكة العربية السعودية، السيد فيصل آل سعود. شكراً معالي الوزير على مخاطبة مؤتمر نزع السلاح. الكلمة لك.

السيد آل سعود (المملكة العربية السعودية): أود في البداية أن أهنيئكم على توليك رئاسة المؤتمر خلال الدورة الحالية، متمنياً لك التوفيق والسداد في إدارة المهام الموكلة لك، كما أود أن أجدد دعم المملكة العربية السعودية لجهودك لإنجاح أعمال هذه الدورة، وأود أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير للمندوب الدائم لجمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية السفير رشيد بلباقي على تروّسه أعمال الجولة الأولى للمؤتمر وعلى الجهود التي قام بها لإحياء العملية التفاوضية للخروج من حالة الجمود التي يمر بها مؤتمر نزع السلاح؛ كما أود أن أعرب عن تقدير بلادي لجهود السيدة تيتيانا فالوفايا المديرية العامة لمكتب الأمم المتحدة في جنيف والأمانة العامة لمؤتمر نزع السلاح.

سيدي الرئيس، إن المملكة العربية السعودية تشارك المجتمع الدولي القلق بشأن حالة الجمود والتعثر التي يعاني منها مؤتمر نزع السلاح، الذي يعد الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة المعنية بقضايا نزع السلاح. فعلى الرغم من الجهود الحثيثة والمكثفة التي بذلت من قبل الدول الأطراف والتي استمرت قرابة العقدين من الزمن إلا أن المؤتمر لم ينجح في اعتماد برنامج عمل واضح يتيح له القيام بالمهام التي أنشئ من أجلها. ولذلك فإن المملكة العربية السعودية تدعو إلى مراجعة أسباب تعثر المؤتمر ودراساتها بشفافية وإبداء حسن النوايا وتجنب المواقف الأحادية التي تعرقل من فرص تحقيق الأمن الجماعي، وأن تبدي كافة الدول المرونة اللازمة والإرادة السياسية المطلوبة لإعادة إطلاق المؤتمر وتفعيل دوره ليتمكن من القيام بمسؤولياته المتصلة بتعزيز السلم والأمن الدوليين؛ كما أن توسيع عضوية المؤتمر وقبول انضمام أعضاء جدد سيكون لهما أثر كبير في تفعيل آليات المؤتمر وتعزيز دوره والاستفادة من خبرات بقية الدول في مجال نزع السلاح. ولذلك، فإن المملكة العربية السعودية تدعو إلى إعادة النظر في آلية انضمام الدول التي تتمتع بصفة عضو مراقب للانضمام إلى المؤتمر كعضو كامل العضوية.

سيدي الرئيس، أولت المملكة العربية السعودية اهتماماً كبيراً بالجهود الدولية المتعلقة بنزع السلاح، وكانت من أوائل الدول التي انضمت إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تُعنى بمسائل نزع السلاح وعدم الانتشار. فقد انضمت المملكة العربية السعودية إلى عضوية الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الجهاز المعني بمراقبة تنفيذ معاهدة عام 1962، ووقعت المملكة على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية عام 1988، كما وقعت المملكة على اتفاقية الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام 2005، كذلك قامت المملكة بالتوقيع على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية، كما قامت المملكة على الصعيد الوطني بإصدار تشريعات داخلية متوافقة مع ما نصت عليه الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، فلقد أنشأت المملكة الهيئة الوطنية لتنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية لتكون همزة الوصل بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والجهات المعنية والدول. كما أنشأت المملكة هيئة الرقابة النووية والإشعاعية لتتولى تنفيذ الاتفاقية المتعلقة بتشغيل البرنامج الوطني السلمي للمملكة.

سيدي الرئيس، إن المملكة العربية السعودية تنظر اليوم بمزيد من القلق إلى المخاطر التي أصبحت تهدد أمن الدول العربية في منطقة الخليج مع تصاعد الخطر القادم من الجماعات والمليشيات المسلحة الإرهابية المدعومة من إيران. حيث قام النظام في إيران بتزويد تلك الجماعات بالتقنيات العسكرية المتطورة وتكنولوجيا الصواريخ الباليستية لاستهداف المنشآت المدنية والنفطية في دول المنطقة. إن الهجوم الجبان الذي وقع على المنشآت النفطية في المملكة العربية السعودية في بقيق وخريص شكل تهديداً خطيراً لأمن إمدادات النفط العالمية. وقد رأينا الإجراءات السريعة التي اتخذتها

المملكة والتي أدت إلى كبح أسعار النفط من الارتفاع بشكل حاد إلى جانب معالجة الأضرار التي تعرضت لها المنشآت النفطية في وقت قياسي. وتجدر الإشارة في الإطار إلى أن الميليشيات الحوثية الإرهابية المدعومة من إيران ما زالت حتى اللحظة تزاوّل أعمالها الإرهابية من خلال استهداف المناطق المدنية في المملكة، حيث نجحت قيادة قوات التحالف بصدد عدد من الصواريخ الباليستية الأسبوع الماضي كانت موجهة ضد عدد من المواقع المدنية السعودية. يأتي ذلك في ظل الصمت الدولي تجاه ممارسات إيران العدائية والداعمة لمثل هذه العمليات. وقد شهدنا جميعاً ضبط القوات البحرية الأمريكية الأسبوع الماضي للسفن الإيرانية المحملة بالأسلحة والصواريخ والتي كانت في طريقها إلى جماعة الحوثي.

إن التحديات التي أوجدها السلوك غير المسؤول للنظام في إيران أدى إلى ظهور أنماط جديدة من التهديد للسلم والأمن الدوليين من خلال تزويد الجماعات الإرهابية بتقنيات طائرات الدرونز لمهاجمة الدول في المنطقة في مخالفة لجميع الأعراف والقوانين الدولية التي تمنع الدول من هذا السلوك. إن إعلان النظام في إيران تخفيض تنفيذ التزاماته في الاتفاق النووي الموقع عام 2015 واستهداف مجالات وأنشطة محددة في البرنامج النووي والتي تقلص من مدة امتلاك إيران للأسلحة النووية هو دليل على أن برنامج إيران النووي لم يكن سلمياً أبداً.

ختاماً، سيدي الرئيس، تتطلع المملكة العربية السعودية إلى المشاركة في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي 2020 المقرر انعقاده في نيويورك 27 نيسان/أبريل المقبل إلى جانب الدول الأطراف والعمل على إنجاح أعمال المؤتمر وتجاوز الإخفاق الذي حصل في المؤتمر عام 2015 والخروج بالنتائج المرجوة منه، كما تؤكد المملكة العربية السعودية على دعم كافة الجهود الرامية إلى نزع السلاح وتحقيق الاستقرار في المنطقة والحفاظ على السلم والأمن الدوليين ومواجهة التحديات التي تواجهها المنطقة ودول العالم. وتدعو المجتمع الدولي إلى تحمّل مسؤولياته تجاه دعم تلك الجهود والوقوف صفّاً واحداً في مواجهة تلك التحديات التي تمرّ بها المنطقة بشكل خاص والعالم بشكل عام. وفي هذا الإطار فإن المملكة تشارك بقية الدول العربية في الدعوة إلى إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وتدعو الدول الراعية إلى العمل لتحقيق هذا الهدف. وشكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر معالي السيد آل سعود، وأعلق الجلسة الآن لفترة وجيزة لمرافقة معاليه إلى خارج القاعة، والترحيب بضيفتنا التالية، معالي وزيرة الشؤون الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون لإسبانيا، السيدة أراتنشا غونثاليث لايا.

عُلِّقَت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سيداتي وسادتي، أود الترحيب ترحيباً حاراً بضيفتنا معالي وزيرة الشؤون الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون لإسبانيا، السيدة أراتنشا غونثاليث لايا. شكراً لمعاليك على مخاطبة مؤتمر نزع السلاح. لك الكلمة.

السيدة غونثاليث لايا (إسبانيا) (تكلمت بالإسبانية): شكراً جزيلاً سيدي الرئيس. إنه لشرف عظيم لي العودة إلى جنيف ومخاطبتكم بصفتي وزيرة للشؤون الخارجية لإسبانيا للمرة الأولى. وأود أولاً التنويه بإنجازات مؤتمر نزع السلاح، والجهود التي بذلتكم سعيّاً إلى تحقيق توافق الآراء، لا سيما هذه الأوقات العصيبة التي يواجهها عدم الانتشار ونزع السلاح.

نحن جميعاً معنيون بمسألة الأمن في هذه الفترة المضطربة التي تكتنفها الشكوك. فمن ناحية، يواجه هيكلاً عدم الانتشار ونزع السلاح الذي بنيناه على مدى العقود القليلة الماضية توترات ويخضع للتمحيص، وفي ذلك تحدٍّ لنا جميعاً. فنهاية معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، والزيادة المفاجئة

في استخدام الأسلحة الكيميائية، والشكوك بشأن استمرار معاهدة التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، ومعاهدة السماوات المفتوحة، أمثلة على هذه التوترات التي ترى إسبانيا أنها لا تساعد على تهيئة مناخ عالمي للأمن. ويمكن أيضاً الإشارة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة الموقعة مع إيران، التي تود إسبانيا، بالاشتراك مع شركائنا الأوروبيين، الحفاظ عليها لأنها جزء هام من هذا الهيكل.

وترافق هذه التوترات أيضاً تحديات جديدة أحدثتها التطورات التكنولوجية الجديدة التي تثير قلقنا، بما في ذلك التكنولوجيات الناشئة والتهديدات الإلكترونية والأسلحة الذاتية التشغيل، التي أصبحت جزءاً من المشهد الحالي ويجب التصدي لها. وعلاوة على ذلك، يقتضي منا الخطر الذي يشكله احتمال حصول جهات فاعلة من غير الدول، مثل الجماعات الإرهابية، على الأسلحة التقليدية أو أسلحة الدمار الشامل، تحمل مسؤوليتنا الجماعية لتجهيز أنفسنا بالأدوات اللازمة لضمان أمن مواطنينا. والمسألة هنا هي الحفاظ على حياة الناس في المقام الأول، وتفادي سباق تسلح جديد نرى أنه تجاوزنا، ويضر بمصالحنا جميعاً.

تعددية الأطراف إحدى الجوانب الرئيسية للسياسة الخارجية لإسبانيا. ونعتقد أن تكاملنا يقتضي حلولاً عالمية. فقد أصبح من الضروري أكثر من أي وقت مضى أن تواصل المنتديات، التي عملت على حل خلافاتنا لأكثر من نصف قرن، الاضطلاع بهذا الدور الذي لا غنى عنه. ويجب تقاسم مسؤولية بناء الجسور لضمان استمرارية هيكل عدم الانتشار ونزع السلاح. ولهذا السبب، أود تكرار التزام إسبانيا بالمؤتمر. فنحن نعلم أن المؤتمر واجه صعوبات في السنوات الأخيرة، لكننا مقتنعون بأن له قيمة جوهرية ينبغي ألا ننساها حتى في الأوقات العصيبة.

منذ أكثر من أربعين عاماً، أي منذ عام 1979، والمؤتمر هو المنتدى الوحيد الذي دأبت أهم الدول في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح على حضوره باستمرار للاستماع إلى المجتمع الدولي، ومخاطبة المجتمع الدولي بشأن قضايا حاسمة بالنسبة للاستقرار العالمي. وفي خضم حالة عدم اليقين التي استشرت في عام 2020، أصبحت قدرة المؤتمر على الصمود، بوصفه منتدى يُفترض أن تتحمل فيه الدول مسؤوليتها المشتركة عن صون السلم والأمن الدوليين، أكثر أهمية من أي وقت مضى.

نؤمن بنظام قائم على القانون الدولي وعلى تعددية الأطراف. ولهذا السبب، تخلص إسبانيا في الوفاء بالتزاماتها تجاه منتديات عدم الانتشار ونزع السلاح، التي ننتمي إليها وننشط فيها. ويتمثل طموحنا في ضمان أن يكون للمعاهدات الرئيسية في هذا المجال نطاق عالمي. لقد أشرت في وقت سابق إلى قلقنا بشأن الطفرة التي حدثت في استخدام الأسلحة الكيميائية. وأود تكرار إدانتنا الشديدة لأي استخدام لهذه الأسلحة المحظورة من جانب أي شخص، مهما كان دافعه أو وضعه. ويجب على المجتمع الدولي الرد بحزم على ذلك لضمان عدم إفلات الأشخاص الذين يستخدمون هذه الأسلحة من العقاب. وبفضل هذا المؤتمر، لدينا الآن الآليات اللازمة لجعل ذلك ممكناً. ونؤيد العمل الذي تضطلع به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ونحن مقتنعون بأن لديها القدرة والصرامة اللازمين للتصدي لهذا التهديد.

والوكالة الدولية للطاقة الذرية مثال آخر واضح على مؤسسة تضطلع بدور أساسي في كفالة نظم السلامة النووية وضماناتها. وأود أيضاً الاعتراف بالإسهام الهام لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في تحقيق السلام والاستقرار على الصعيد العالمي. ودخول المعاهدة حيز النفاذ هو إحدى المسائل الرئيسية المعلقة في ميدان عدم الانتشار، وإسبانيا واثقة من أنها ستُفَعَّل قريباً بشكل كامل.

لقد أحرزنا تقدماً على الرغم من أنه يتعين علينا الاضطلاع بمزيد من العمل؛ وفي هذا الصدد، لا يسعني غير التذكير بأن المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وهو مؤتمر يحظى بتأييدنا الكامل، قد عُقد في آخر المطاف في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي.

ويمكن تسليط الضوء على معلمين تاريخيين في ميدان العلاقات الدولية ونزع السلاح هما الذكرى السنوية الخامسة والسبعون لإنشاء الأمم المتحدة والذكرى السنوية الخمسون لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهما مثالان واضحان على الفوائد الكبيرة التي يمكن أن تحققها تعددية الأطراف، عندما تكون في أفضل أحوالها، من أجل تحقيق السلام والاستقرار للدول الأطراف وللمواطنين.

تُخبر في شهر أيار/مايو المقبل قدرتنا على التوصل إلى توافق للآراء في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020، الذي تشارك فيه إسبانيا بروح منفتحة واستباقية. فمن المعروف جيداً أن لإسبانيا أحد أشد نظم الضمانات صرامة؛ ولهذا السبب، ندعو إلى التصديق العالمي على المعاهدة. والتزامنا بها التزام كامل لا لبس فيه. ولهذا السبب، ندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة السادسة. ونحن على وعي بالسياق الأمني الدولي، وسنواصل من ثم العمل على اتخاذ تدابير ملموسة ترمي إلى ضمان الامتثال التام للمعاهدة. ويُعقد غداً الاجتماع الوزاري لمبادرة ستكهولم لنزع السلاح النووي في برلين، حيث يرمي 16 بلداً إلى تحديد تدابير تدريجية وواقعية نأمل في أن تسهم في التوصل إلى توافق للآراء، ما أوجعنا إليه في مؤتمر استعراض المعاهدة عام 2020.

لا ينبغي الاستهانة بالتحديات التي تنتظرنا، لكن يجب أن نكفل تركيز جهودنا على مواطنينا. وكما قلت من قبل، نشاطر جميعاً الشواغل نفسها بشأن أمننا، والمناخ السائد من عدم اليقين. ويجب علينا في هذا المنتدى أن نتحد حول ثقتنا في توافق الآراء. وهذه الثقة رصيد يجب أن نحافظ عليه؛ وفي هذا الصدد، يمكنكم أن تعولوا على دعم إسبانيا الدائم. وشكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة غونثاليت لايا على بياها. اسمحوا لي الآن بتعليق الجلسة لفترة وجيزة لمرافقة معاليها إلى خارج القاعة، والترحيب بضيفنا التالي معالي وزير خارجية جمهورية كازاخستان، السيد مختار تيلوويردي.

عُلِّقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سيداتي وسادتي، أود الترحيب ترحيباً حاراً بضيفنا معالي وزير خارجية جمهورية كازاخستان، السيد مختار تيلوويردي. شكراً لمعاليك على مخاطبة مؤتمر نزع السلاح. لك الكلمة.

السيد تيلوويردي (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): شكراً. أود تهنئة السفير الأرجنتيني، السيد فورادوري، على توليه رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأود أيضاً الإشارة إلى عمل الرئيس السابق، السفير الجزائري رشيد بلباقي. وأود كذلك الإعراب عن تأييدنا للبيان الذي أدلت به الرئاسة الست مؤخراً بهدف اعتماد برنامج عمل هذا العام.

سيداتي وسادتي، عام 2020 عام خاص بالنسبة للدبلوماسية المتعددة الأطراف. ففي عام الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، والذكرى السنوية الخمسين لدخول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيز النفاذ، من المهم التشديد على أنه لا يمكننا تحقيق عالم خال من التهديدات النووية من دون بذل جهود مشتركة.

وأود الإشارة إلى أنه قبل 25 عاماً بالضبط، جرى تفكيك آخر الرؤوس الحربية النووية في بلدي، وتدمير آخر جهاز متفجر نووي في موقع سيميالاتينسك للتجارب. وبهذه الطريقة، تكون كازاخستان قد تخلت طوعاً عن أسلحتها النووية - وهي رابع أكبر ترسانة في العالم.

سبق أن دعا رئيس كازاخستان الأول، نور سلطان نزارباييف، في كلمته أمام الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2015، جميع الدول الأعضاء إلى جعل العالم خالياً من الأسلحة النووية في القرن الحادي والعشرين. واقترح حينها القضاء على الخطر النووي بحلول عام 2045 للاحتفال بالذكرى المئوية لإنشاء الأمم المتحدة. ففي بيانه المعنون "عالم القرن الحادي والعشرين"، عرض نور سلطان نزارباييف نظرة واقعية إلى العالم تقوم على الوحدة وليس الانقسام، وعلى التعاون وليس التنافس. وأشار إلى أنه لن يفوز في أي حرب عصرية أحد. وهذه الكلمات تنطوي على أهمية خاصة اليوم.

من الأهمية بمكان الحفاظ على مؤتمر نزع السلاح وتعزيزه بوصفه المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. ونحث جميع الأعضاء على التحلي بالإرادة السياسية، وتجاوز الخلافات لبدء عملنا الموضوعي؛ فالمبدأ الأساسي للمؤتمر هو توافق الآراء. ولا يمكننا ضمان عالمية قراراتنا ما لم ننتهج هذا التوافق. ومن أجل تنشيط أعمال المؤتمر، نعرب عن استعدادنا للنظر في استعراض أساليب العمل دون المساس بمبدأ توافق الآراء. ونرحب أيضاً ببحث زيادة عدد أعضاء المؤتمر. واعتقد أن توسيع نطاق مشاركة الدول في عملية نزع السلاح يتيح زخماً جديداً لأعمال المؤتمر.

سيدي الرئيس، نزع السلاح النووي هو أهم الأهداف. ويقتضي الطابع المعقد لهذه المسألة النظر في عوامل مختلفة أثناء المفاوضات. فالترسانات النووية الهائلة تجعل العالم أقل أمناً وأقل قابلية للتنبؤ، في وقت انتهى العمل فيه بمعاهدتين من المعاهدات الثلاث الأساسية لتحديد الأسلحة التي كانت كازاخستان طرفاً فيها - أي معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، ومعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. ولا تزال احتمالات تمديد معاهدة التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها غير مؤكدة. وهذه التطورات تعيدنا عقوداً إلى خط أحمر خطير جداً. فقد أبرز الأمين العام للأمم المتحدة هذا التهديد النووي المتزايد عندما تحدث عن الفرسان الأربعة لنهاية العالم.

سيساعد إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية على التقليل إلى أدنى حد من فرص تطوير برامج نووية عسكرية جديدة، وتحسين الرقابة على المواد الموجودة بدرجة كبيرة، والحد من خطر الإرهاب النووي. وإضافة إلى ذلك، سيكون هذا الإجراء بمثابة تدبير لبناء الثقة.

ومن الضروري تكثيف المداولات بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي بإشراك المنتديات الدولية الأخرى ذات الصلة. يمكننا استخدام مشروع معاهدة منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي أساساً للمفاوضات المقبلة. وفي هذا الصدد، استضافت كازاخستان مشاورات مفتوحة للخبراء لوضع تدابير عملية لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وذلك على هامش المنتدى الدولي لأيام الفضاء في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي.

تؤيد كازاخستان، بوصفها طرفاً في معاهدة سيميالاتينسك، وضع وثيقة دولية ملزمة قانوناً بشأن ضمانات الأمن السلبية. واستعداد الدول والمناطق لإعلان أنها خالية من الأسلحة النووية أمرٌ موضع ترحيب وينبغي تشجيعه. وهذه الضمانات هي وحدها التي يمكن أن تمنع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من السعي إلى الحصول عليها ضماناً لأمنها. وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا يتجاهل أعضاء المؤتمر التحديات والتهديدات الجديدة للأمن الدولي.

سيدي الرئيس، تؤيد كازاخستان بقوة الدور الرئيسي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية في الأمن الدولي، وتدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير النووية على حد سواء إلى الامتثال التام لالتزاماتها. وينبغي ألا يكتفي المؤتمر المقبل لاستعراض المعاهدة عام 2020 بإعادة تأكيد قرارات المؤتمرات السابقة فحسب، بل ينبغي أن تتمخض عنه مهام محددة للدورة التالية أيضاً. وفي هذا الصدد، يمكن أن يكون إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية وتعزيز التعاون بين المناطق القائمة بمثابة نتائج ملموسة لمؤتمر استعراض المعاهدة.

وكما تعلمون، طرح رئيسنا الأول نور سلطان نزارباييف في عام 2017 مبادرة بشأن عقد اجتماع لممثلات ومثلي المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وعقدت كازاخستان اجتماعاً من هذا القبيل في آب/أغسطس الماضي لمناقشة سبل تعزيز التعاون والتشاور بين هذه المناطق الخالية. ونأمل أيضاً في أن تنجح أعمال المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، التي انطلقت في تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

وندعو إلى بدء إنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في وقت مبكر، ونؤيد الجهود التي تبذلها منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لإيجاد مقاربات جديدة لهذه المهمة الحاسمة.

في 29 آب/أغسطس من العام الماضي، وهو اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية، أصبحت كازاخستان طرفاً في معاهدة حظر الأسلحة النووية. ونحن نعتبر أن المعاهدة مكتملة لمعاهدة عدم الانتشار النووي. ونود الإشارة أيضاً إلى أن كازاخستان صدقت في شباط/فبراير الماضي على بروتوكول حظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو غيرها وللوسائل الحرب البكتريولوجية.

سيداتي وسادتي، سبق أن أكد السيد الرئيس قاسم - جومرت توكاييف، في كلمته أمام الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة، أن تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية لا يزال يشكل أولوية قصوى بالنسبة لبلدنا. ولم تعد الأسلحة النووية ميزة، بل هي تهديد للسلم والاستقرار العالميين. وشكراً على اهتمامكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر معالي السيد تيلوبيردي على بيانه. اسمحوا لي الآن بتعليق الجلسة لفترة وجيزة لمرافقة معاليه إلى خارج القاعة، والترحيب بضيفنا التالي، معالي وزير خارجية العراق، السيد محمد علي الحكيم.

علقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سيداتي وسادتي، أود الترحيب ترحيباً حاراً بضيفنا معالي وزير خارجية العراق، السيد محمد علي الحكيم. شكراً لمعاليك على مخاطبة مؤتمر نزع السلاح. لك الكلمة.

السيد الحكيم (العراق): سيدي الرئيس، أصحاب السعادة، السيدات والسادة الممثلون الدائمون، الحضور الكرام، شكراً جزيلاً لكلمات الترحيب الطيبة، يسعدني أن أشاركك هذا المنتدى الدولي متعدد الأطراف تأكيداً للأهمية التي توليها جمهورية العراق لمؤتمر نزع السلاح والتزامها بالمثل العليا لتعددية الأطراف والتي تعزز مصداقية المسؤولية الجماعية للمجتمع الدولي في جهوده الرامية إلى تحقيق هدف نزع السلاح العام والكامل.

سيدي الرئيس، تتزايد أهمية مؤتمر نزع السلاح في هذه المرحلة الحساسة في ظل تزايد الأزمات الإقليمية والتوترات السياسية التي تشهدها البيئة الدولية وتفاقم مخاطر إمكانية انتشار أسلحة الدمار الشامل وهي عوامل جميعها تعرض الاستقرار الدولي والإقليمي للخطر. ورغم عدم تمكن المؤتمر منذ أكثر من عقدين من ممارسة ولايته التفاوضية بشأن معاهدات نزع السلاح، إلا أن أهمية المؤتمر تبقى

ساريةً بصفته المحفل التفاوضي الدولي الوحيد لنزع السلاح. وفي هذا السياق يرحب العراق بجميع المبادرات والنشاطات الرامية إلى عودة المؤتمر لممارسة الولاية الموكلة إليه، وبروح التعاون السائدة بين رؤساء المؤتمر الستة لهذا العام وجهودهم الحثيثة في التوصل إلى اتفاق لاعتماد برنامج عمل شامل ومتوازن يلبي شواغل الدول الأعضاء كافة ويكفل إحراز تقدم في القضايا المعروضة على جدول أعمال المؤتمر، للمضي قدماً لتحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها هذا المؤتمر.

سيدي الرئيس، أدى استمرار حالة الجمود التي يعاني منها مؤتمر نزع السلاح إلى تناول العديد من قضايا نزع السلاح خارج إطار المؤتمر نتيجة استمرار الدول الأعضاء في التمسك بمواقفها وعدم التحلي بالمرونة اللازمة مما أعاق إحراز أي تقدم في هذا المجال، وبالتالي، لا بد من وقفة جادة من قبل جميع الدول الأعضاء لإعادة المؤتمر إلى ممارسة دوره المناط به. ونود هنا التأكيد على ضرورة مواصلة الجهود الجماعية المشتركة للمشاركة البناءة والفاعلة في مؤتمر نزع السلاح من خلال تقديم المزيد من المساهمات لاجتماعات نزع السلاح هذا العام، وعلى وجه الخصوص، مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المقرر عقده في شهر أيار/مايو المقبل.

سيدي الرئيس، يشاطر العراق العديد من الدول في مواقفها بوجوب إبقاء نزع السلاح النووي على رأس أولويات المؤتمر وفقاً للمركز الخاص الممنوح له في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح لعام 1978، إضافةً إلى ما خلصت إليه محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري الصادر عام 1996. أود أن أبين وجهة نظر العراق فيما يتعلق بالقضايا الأساسية المطروحة على جدول أعمال المؤتمر وبشكل خاص ما له علاقة بالقضايا الأربع ذات الصلة ببرنامج العمل.

أولاً، نزع السلاح النووي: إن التقدم التكنولوجي في هذا المجال سيعزز من خطورة استمرار هذا التسلح، وعليه فإن العراق يدعم أي جهد يُبذل أو أي مفاوضات بين الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل التوصل إلى خفض جدي لمخزونات تلك الأسلحة وصولاً إلى عالم خالٍ منها. كما أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية سيساهم في تعزيز الجهود الدولية المبذولة لنزع السلاح النووي. ويدعم العراق بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لذا ندعو من خلالك جميع الأطراف المتبقية في المرفق الثاني من المعاهدة إلى اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لتوقيع المعاهدة والتصديق عليها.

ثانياً، فيما يتعلق بضمانات الأمن السلبية، ينبغي الاتفاق على إيجاد صك قانوني دولي ملزم تقوم بموجبه الدول الحائزة على الأسلحة النووية بإعطاء ضمانات غير مشروطة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها من جانب الدول الحائزة.

ثالثاً، تشكل مواصلة إنتاج المواد الانشطارية خطراً على تحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، لذا يدعم العراق فكرة تحقيق ولاية تفاوضية لوضع معاهدة غير تمييزية متعددة الأطراف وقابلة للتحقق دولياً وفعاليتها لحظر إنتاج المواد الانشطارية.

رابعاً، يشاطر العراق الدول الأعضاء رأيها بأن الفضاء الخارجي إرث مشترك للبشرية وينبغي استكشافه للأغراض السلمية فقط وإن عسكريته سوف تقود إلى سباق تسلح مكلف ومدّير ويجب منع وقوع هذا السباق. وعلى مؤتمر نزع السلاح أن ينظر في مسألة اعتماد صك دولي ملزم لمنع تسليح الفضاء الخارجي، ونؤكد دعمنا لأية مبادرات دولية تهدف إلى تعزيز الاستخدام السلمي والمنصف للفضاء الخارجي.

سيدي الرئيس، إن تحقيق هدف إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية يعتمد أولاً وقبل كل شيء على تحقيق عالمية معاهدة انتشار الأسلحة النووية، والتنفيذ الشامل لأحكامها، وبما ينسجم مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، وإن أولى الخطوات لتحقيق هذا الهدف هي إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم كخطوة هامة نحو القضاء على الأسلحة النووية.

لذا ندعو من خلالك المجتمع الدولي إلى ضرورة تنفيذ قرار الشرق الأوسط لمؤتمر عام 1995 لاستعراض معاهدة عدم الانتشار للأسلحة النووية وتمديدتها، طبقاً لخطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام 2010 بوصفه عنصراً أساسياً في هذا الشأن.

كما يعرب العراق عن خيبة أمله إزاء فشل مؤتمر استعراض معاهدة منع الانتشار عام 2015 في اعتماد وثيقة ختامية. وفي هذا السياق، رحب العراق بانعقاد مؤتمر إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط الذي عُقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، في تشرين الثاني/نوفمبر من عام 2019. كما رحب العراق بنتائج ومخرجات المؤتمر، إذ تم اعتماد جدول أعمال موضوعي ومتوازن وبرنامج عمل شامل، وصدر إعلان ختامي يؤكد أهداف المؤتمر، وإن انعقاده يعد خطوة نحو تحقيق هدف إنشاء المنطقة الخالية في الشرق الأوسط ويعزز المسارات الأخرى الموازية والرامية إلى إنشاء هذه المنطقة.

سيدي الرئيس، الحضور الكرام، إن العراق يدعم العودة إلى المفاوضات حول البرنامج النووي الإيراني على أسس تفاوضية عادلة لجميع الأطراف تضمن الأمن والسلام في منطقتنا وتخفف من حدة التوتر الناجم عن انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق. وفي الوقت نفسه فإن العراق يدعم جهود الدول الأوروبية التي شاركت في المفاوضات التي أفضت إلى اتفاق مرضٍ لجميع الأطراف في عام 2015، ويحثها على الاستمرار بالعمل لإعادة جميع الأطراف إلى طاولة المفاوضات لأننا نؤمن بأن المفاوضات هي الحل الوحيد والأمثل. وإن تأزم الوضع وارتفاع حدة التوتر لا يخدم دول المنطقة جميعاً.

في الختام، سيدي الرئيس، نعتمد هذه المناسبة للإعراب عن فائق تقديرنا لجهود رؤساء المؤتمر لهذا العام في مساعيهم الرامية إلى عودة مؤتمر نزع السلاح إلى ممارسة دوره الحقيقي في معالجة مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار وبممكنك أن تعول على تأييد ومساندة العراق لك في مشاريعك، متمنياً لك ولبقية الرؤساء التوفيق والنجاح في مهامكم وشكراً جزيلاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر معالي السيد الحكيم على بيانه، وأعلق الجلسة الآن لفترة وجيزة لمرافقة معاليه إلى خارج القاعة.

عُلِّقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بهذا نختتم أعمالنا لليوم. ونعقد الجلسة القادمة لمؤتمر نزع السلاح بعد ظهر اليوم الساعة 15/00. ونستمع إلى بيانات الضيوف الكرام من فنلندا، ومصر، وكوبا، وقطر، والبرازيل، وأيرلندا، والهند، وبيلاروس. أعلن رفع الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة 12/30.